



صدر عن حزب حراس الأرز — حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

لا شكّ في أنّ إقرار المحكمة الدولية تحت الفصل السابع، ولو جاء متأخراً، هو إنتصار للبنان وللعدالة الغائبة عنه منذ نيّف وثلاثين عاماً. والأهم من إقرارها هو التعجيل في تشكيلها وتقريب موعد إنطلاقها وتقصير المهل في تعيين جلساتها، بإعتبار أنّ الطريق للوصول إلى القتلة، وتوقيفهم وسوقهم إلى المحاكمة، طويل ومليء بالألغام والمفاجآت غير السارة، سيّما وأنّ المتضررين من إقرارها يواصلون تهديداتهم بإشعال لبنان قبل مثولهم أمام العدالة الدولية... وحتى ذلك الحين نرجو ان لا يكون الثمن الإضافي الذي سيدفعه اللبنانيون من لحمهم الحيّ مكلفاً وباهظاً.

اما قول سوريا بان إنشاء المحكمة يُعدّ "انتقاصاً من سيادة لبنان، وسيلحق مزيداً من تردّي الأوضاع على السّاحة اللبنانية..." فينطوي كعادته على الكثير من الرياء والخبث. الرياء يتمثل في حرصها المفاجيء على سيادة لم تعترف بها يوماً، لا بل كانت وما تزال صاحبة الإختصاص في إستباحتها كلما وجدت إلى ذلك سبيلاً؛ اما الخبث فيتمثل في غيرتها على أمن لبنان التي تشبهه غيره الذئب على أمن الحمل... وعليه فالمطلوب من اللبنانيين والقوى الأمنية أخذ أقصى درجات الحيطة والحذر قبل ان يفنى الغنم.

وعلى ذكر سوريا، لا بدّ من مشاركة الشعب السوري فرحته الكبيرة بمناسبة تجديد البيعة لرئيسه عبر إستفتاء ديمقراطي نال فيه فقط ٩٧,٦٢ بالمئة من أصوات الناخبين، أي بنقصان ٢,٣٨ بالمئة عن المعدّل العام المعتمد في الإستفتاءات المماثلة المعمول بها في أنظمة الجوار... فهنيئاً للشعب السوري على هذه الديمقراطية العريقة التي تجلت هذا الأسبوع بأبهى مظاهرها.

اما بالنسبة للأحداث الدائرة في معسكر نهر البارد فان أي تأخير في القضاء على الإرهابيين هناك سينعكس سلباً على الأمن العام في البلاد، ويقوّي البؤر الإرهابية الأخرى النائمة في باقي المعسكرات ويشجعها على التمرّد على الدولة.

لقد أنّ الأوان للسلطة السياسية ان تتخذ القرار المناسب لحسم هذه المشكلة اليوم قبل غدٍ، والا فان التأييد الشعبي العارم للجيش، وإلتفاف اللبنانيين حوله بكل أطياهم، كافٍ لمنحه التغطية اللازمة للقيام بواجبه الوطني على النحو الذي يؤمّن المصلحة الوطنية العليا، وعلى قاعدة لا تعايش مع الإرهاب، بإعتبار ان الشعب هو مصدر السلطات.

لبيك لبنان

أبو أرز
في أول حزيران ٢٠٠٧